

نحو إيجاد إستراتيجية للمياه في لبنان كجزء من الإستراتيجية الأيكولوجية*

كلما تأزم موضوع المياه، ان لناحية الندرة او النوعية، وكلما اشتكت منطقة او حي او فرد، حول توزيع المياه، وكلما انعقدت ندوة او مؤتمر او اجتماع بين خبراء حول الموضوع، تبين كم يفتقد لبنان الى إستراتيجية لإدارة هذا المورد الحيوي والحياتي .

الا ان الإستراتيجية تعني اولاً، دراسة المعطى من الموضوع المقترح وضع إستراتيجية له، ودراسة مشكلته وإشكالياته وبيئته الطبيعية، ودراسة استعمالاته كافة، والبحث في وضعه القانوني والفني والتقني ... ومن ثم كيفية إدارته، وحفظ ديمومته .

من هنا فإن البحث في إستراتيجية المياه، ولا سيما في علاقته بما يسمى "التنمية المستدامة"، لا يفترض ان ينفصل عن البيئة الطبيعية العامة التي تحيط به، بكون هذا المورد نفسه، مرتبطاً بطبيعة جيولوجية معينة، وبمناخ معين، وبمساحات جغرافية محددة من جهة وغير محددة من جهة أخرى، وبأنظمة إيكولوجية واجتماعية وسياسية واطر قانونية محددة. بالإضافة الى ارتباطه بنوعية السكان ونمو عددهم وطرق تفكيرهم وعيشتهم وتحصيل معاشهم، ومعتقداتهم حول هذا الموضوع وغيره .

النقص في المعطيات:

فوضع إستراتيجية للمياه، لا ينفصل عن وضع إستراتيجية لحفظ وحسن التعامل مع باقي الموارد في الطبيعة، ولا ينفصل عن الرؤية العامة لكيفية ترتيب الأراضي وتقسيمها أيضاً. فكلما قل الغطاء الأخضر، على سبيل المثال، زاد انجراف التربة وزاد الجريان بسرعة، وخف التسرب الى باطن الأرض وتغذية المياه الجوفية والينابيع المتفجرة .

وفي العودة الى المعطى الأول لوضع الإستراتيجية، يفترض ان نعرف اولاً ما هي مصادر المياه في لبنان. واذ يعتبر مورد المياه في لبنان متجدداً، بكونه يأتي من المتساقطات السنوية من أمطار وثلوج. وجب علينا بعد ذلك قياس حجم هذه المتساقطات وما الذي يبقى منها بعد تبخر قسم منها وجريان القسم الآخر الى البحر (الذي لا يعتبر هدراً) ويساهم في تغذيته، وتسرب القسم الآخر الى باطن الأرض لتغذية الأحواض الجوفية أيضاً .

هذه هي المعادلة ودورة المياه الطبيعية، التي هي جزء من دورة إيكولوجية اكبر، ولا تنفصل عنها، التي يفترض المحافظة عليها للحفاظ على ديمومة هذا المورد، والتي تتطلب حماية المصادر ومحيطها من قمم الجبال الى شاطئ البحر كأولوية مطلقة .

يجمع خبراء المياه في لبنان، على غياب الدراسات والأرقام الدقيقة حول كل هذه المعطيات الأساسية. واذ بتنا نعرف من خلال بعض المؤشرات عن حجم المتساقطات منذ ما يقارب 30 سنة بشكل موثق الكترونياً وفي بعض المناطق فقط (أربعة إلى خمسة مراصد)، نكاد نجهل تماماً ما هو حجم الثلوج المتساقطة والمتراكمة سنوياً، والتي تساهم بشكل كبير في تغذية الآبار الجوفية بعد ذوبانها، وكيفية تعزيز هذا الموضوع بأكلاف بسيطة بدل بناء السدود المكلفة .

كما ان الحديث عن أرقام وحجم التبخر ليس الا من باب التكهن، وكذلك الأمر بالنسبة الى قياس الأحواض الجوفية، كما بالنسبة الى رصد الينابيع المتفجرة، ورصد أعداد الآبار الارتوازية ووضعيتها (التي في معظمها عشوائية وغير شرعية او غير مدروسة من قبل الادارة المعنية) وحجم السحب منها (وضبطه بعددات وبدلات محقة)، بالإضافة الى اعادة النظر بوضع الينابيع «المملوكة» من شركات، خلافاً للقوانين (التي تعتبرها ملكية عامة)، والتي تقوم ببيع المياه، في الداخل والخارج، دون حسيب او رقيب !

الترشيد في الاستخدامات اولاً:

ثم من درس الاستخدامات كافة وكيفية الترشيد فيها، وحجم الهدر في الشبكات وسوء التوزيع؟ ألم يسأل الناس في المناطق التي لا تصلها المياه ابداً، او في تلك التي لا تصل اليها المياه بشكل كاف: من أين يأتيون بالسيترات كلما طلبناها؟ هل من خارج لبنان؟

وإذا كان الجواب هو بالطبع لا، فيصبح الاستنتاج البديهي التالي هو ان المشكلة في سوء التوزيع وليس في الندرة .

إذاً قبل ان نتحدث عن القلة والحاجات وضرورة وضع مشاريع للتخزين عبر السدود وغيرها، علينا ان ندرس كيفية التوفير والترشيد في الاستخدامات كافة، ولا سيما بعد اتخاذ الإجراءات الأساسية بحماية المصادر من التخصيص والسرقة والمشاريع المسماة «سياحية» المستهلكة والملوثة .
فمجرد إعادة درس الاستخدامات المختلفة يتبين:

- ان ضبط تلك المنزلية سهل عبر استبدال العيارات بالعدادات، وهذا الإجراء افعل بكثير من حملات التوعوية حول الترشيح التي يفترض ان تأتي بعد الإجراءات المنظمة والملزمة.
- كما يفترض إجراء تغييرات كبيرة في السياسات السكانية والإسكانية، وتنظيم الأسرة وتحديد النسل . - تغيير نظم التربية، نحو ثقافة التوفير لا التنمية.
- إلزام الصناعات المستهلكة بكثافة للمياه، بإعادة معالجتها وتدويرها واستخدامها في حلقة مغلقة.
- ترشيح الاستخدامات في الزراعة عبر إعادة تشجيع الزراعات التقليدية البعلية وتغيير طرق الري.
- تشجيع التغيير في النظام الغذائي نحو زراعة واستهلاك الأغذية الموفرة للمياه.
- التقليل من تربية الحيوانات في المزارع التي تستهلك الكثير من المياه، والتقليل من استهلاك منتجاتها من لحوم ومشتقات.
- العودة الى النظام الغذائي المتوسطي التقليدي الذي يعتمد على الحبوب والخضار والفواكه، والمنتجات المجففة... الخ
- الترشيح في الاستخدامات في السياحة، هذا الموضوع المسكوت عنه في معظم الدراسات المائية في لبنان، ولا سيما في المسابح الخاصة صيفا، وفي الفنادق، ووضع العدادات ونظم إعادة الاستعمال.
- التوفير في معالجة الصرف الصحي في لبنان، اذ يمكن الاستفادة من خلال معالجة هذا الموضوع بحماية مصادر المياه الجوفية من التلوث، وإعادة استعمال المياه المبتذلة بعد معالجتها في الزراعة، في المناطق الزراعية، او إعادة الاستخدام في السياحة، لتزويد المسابح صيفا التي تغير مياهها كل يوم كما تدعي، والتي تعالجها أصلا، كلما لعب فيها أولادنا، بالإضافة إلى استخدامها في ري أشجار وأزهار وسطيات الطرق بعد نزع اللوحات الإعلانية منها . وبهذا توفر كميات ضخمة من المياه اعذبة المستخدمة في القطاع السياحي ، غير المقدرة حتى الان.
- وحول إمكانية توليد الطاقة من المياه، فالأولوية هي للاماكن الطبيعية وليس الاصطناعية (السدود).

خلاصة:

فإذا كان الخبراء في لبنان، والإدارات الرسمية المعنية، لا تملك كل هذه المعطيات الأساسية حول وضع المياه في لبنان، فكيف نتحدث عن الحاجات وتحدد المشاريع للمستقبل؟ ولماذا اختصار كل هذه الإجراءات الموفرة والتي تؤمن العدالة في التوزيع لكل الناس... بإجراءات مكلفة كبناء السدود؟
ثم اذا كانت الكلفة المقدرة لبناء السدود المقترحة في الخطة العشرية ما يقارب المليار دولار اميركي، لماذا لا يصرف بعض هذا المبلغ لشراء ما يسمى تلك «الحقوق المكتسبة» على المياه، فتسترد الدولة المياه التي تم وضع اليد عليها بشكل او بآخر، وتعيد استثمار الفائض منها ، فتبيع هي المياه لفترة معينة لاسترداد هذا المبلغ، بدل ان يذهب لأفراد عبر الشركات الخاصة اليوم؟

حبيب معلوف

* ورقة للتوزيع في ورشة العمل الوطنية في مجلس النواب المنعقدة في 27 و28/2/2009، تحت عنوان: "رؤية إستراتيجية لقطاع المياه في لبنان".